

توقيع عقد لإثبات ملكية «دانة» في «إيدافكو» المصرية بنسبة 100٪

أعلنت شركة دانة الصفاة الغذائية (دانة) أنها قد وقعت عقدا لإثبات ملكيتها في الشركة المصرية لمنتجات الألبان والأغذية (إيدافكو) بنسبة 100٪، علما أنه جار اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو نقل الملكية وإصدار شهادات الأسهم باسم «دانة»، وذلك حسب الإجراءات المتبعة في الجهات الرسمية لدى جمهورية مصر العربية. وتقوم «دانة» حاليا بدراسة وحصر التأثيرات المالية لهذا الإجراء وانعكاساته على البيانات المالية المجمعة للشركة، وسوف يتم الإفصاح عن هذا التأثير فور الانتهاء من ذلك.

المؤشر السعري
7717.49
بتغير قدره
-8.29
0.11%

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

إدراج «وربة» فتح باب 6 سليات .. و5 حلول لتجاوزها في المستقبل

كثيرا منهم يتملكون أسهما لأول مرة في حياتهم. وأشار الحسون إلى وجود قصور لدى الجهات المعنية، ويجب على كل جهة أن تُقيم أدائها خلال هذه العمليات لتحدد أوجه قصورها والعمل على تلافيها مستقبلا. وقال مصدر مالي فضل عدم ذكر اسمه ان عملية الدمج عن شركات الاستثمار تعد من أفضل الحلول التي كان يتوجب على الجهات المعنية اتباعها لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن عملية دمج الأسهم داخل مبنى السوق، مع ضرورة أن تكون هناك إجراءات تقنية أكثر تطورا لمواكبة إدراج الاكتتابات في شركات المساهمة العامة المقبلة.

5 حلول مقترحة

1 - إلغاء الشيكات الورقية وتحويل المبالغ المالية إلى حسابات العملاء بالبنوك. 2 - تخفيف المواطنين بجميع الأمور المتعلقة بالإدراج والدمج والبيع وفتح الحسابات وغيرها عن طريق الجهات المعنية. 3 - اعتراف كل جهة بأوجه قصورها والعمل على تلافي الأخطاء. 4 - دمج الأسهم عبر شركات الاستثمار. 5 - اتخاذ إجراءات تقنية جديدة تحد من التكدس داخل مبنى السوق.

● شريف حمدي

ان العبرة في أن الأخطاء التي وقعت فيها جميع الاطراف يجب تجنبها مستقبلا. وأضاف المسعود أن أغلب المشاكل ظهرت عند تسليم الشيكات الورقية لبائعي الأسهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة التفكير في إلغاء هذه الشيكات وأن يتم تحويل المبالغ الخاصة بكل عميل على حسابه الشخصي في البنك التابع له دون الحاجة لوجوده داخل مبنى البورصة. وأوضح أنه في حال ضرورة تسليم شيكات ورقية يكون التسليم خارج مبنى البورصة عبر مكاتب شركات الوساطة التابع لها كل عميل، بما يضمن عدم تواجد أحد في مبنى السوق إلا المتداولين للأسهم المدرجة.

وشدد المسعود على ضرورة الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في الكثير من الإجراءات للحد من تواجد المتداولين في البورصة من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة الدار الوطنية للعقارات (اندك) وليد الحسون ان الاهتمام بزيادة وعي المواطنين حول الأمور المتعلقة بالدمج والبيع وغيرها هو حجر الزاوية في طريق تجنب السليات التي أظهرتها عمليات بنك وربة مؤخرا، داعيا إدارة السوق وشركات الوساطة والشركة الكويتية للمقاصة إلى ضرورة تخفيف حملة الأسهم خاصة أن

البيع وتسليم الشيكات عن كذب وانها كانت على اطلاع فوري بكل التطورات وتتفاعل مع هذه التطورات من خلال التنسيق الكامل مع هيئة اسواق المال، والتي أبدت مرونة كبيرة، حسب المسؤول، مع ادارة السوق لحل المشاكل أولا بأول وهو الامر الذي نتج عنه التسهيل على حملة الاسهم وخاصة باتخاذ ادارة السوق قرارا بفتح مبنى السوق امام شركات الوساطة للعمل خلال الفترة المسائية وقصر تسليم الشيكات الخاصة بأسهم وربة وغيرها من الاسهم فيها لتجنب تكدس المتعاملين داخل مبنى السوق في الفترة الصباحية التي تشهد التداول النقيذ والأجل.

وذكر المصدر ان إدارة السوق ستقوم بعرض تقرير واف عن عملية إدراج وبيع ودمج أسهم وربة بهدف تجنب أكثر المشاكل في إدراج الشركات المساهمة التي يكتب فيها المواطنون في المستقبل. من جهته، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة المنتجعات الدولية نضال المسعود ان ما حدث خلال عمليات دمج وبيع أسهم وربة بعد أمر مقبولا إلى حد ما نظرا لأن الكويت تشهد مثل هذا الحدث لأول مرة، ومن ثم فإن السليات التي ظهرت كانت جديدة على البورصة الكويتية، لافتا إلى



(قاسم باشا)

تم دون حدوث اشكاليات من اي نوع كما ان الإدارة طلبت من الشركة الكويتية للمقاصة فتح حسابات جديدة يقدر عددها بـ 380 ألف حساب لمواكبة اعداد حملة الاسهم الذين لا يملكون حسابات تداول، وضرورة ابلاغ شركات الوساطة بهذا الامر قبل بدء عملية الإدراج بوقت كاف والتنسيق فيما بين المقاصة والوسطاء حول البية التعاون تحت اشراف ادارة السوق. وذكر ان ادارة السوق كانت تتابع عمليات الدمج

في اليوم التالي للاصدار من افرع هذه الشركات. وهناك الكثير من السليات التي ظهرت وللمعالجة هذه القضايا استطلعت «الأنباء» آراء بعض المختصين لوضع الشركة الكويتية للمقاصة تصوراتهم في هذا الشأن وكانت اولي الآراء لمسؤول بارز في سوق الكويت للأوراق المالية حيث افاد بأن ادارة السوق قامت بالدور المنوط بها على الوجه الاكمل، مشيرا الى دور ادارة البورصة الاساسي هو تنظيم عملية ادراج السهم في البورصة الكويتية، وهو الامر الذي

4 - ضعف تعامل كثير من حملة الأسهم بالوسائل الإلكترونية، الأمر الذي تطلب وجود العملاء داخل مبنى البورصة. 5 - إصدار شيكات من قبل الشركة الكويتية للمقاصة دون توقيع، الأمر الذي دفع شركات الوساطة لإعادة هذه الشيكات لتوقيعها قبل تسليمها للعملاء. 6 - إصرار العملاء على التواجد في المقر الرئيسي لشركة الوساطة للحصول على الشيكات في نفس يوم الإصدار رغم إمكانية صرفها

المسعود: إلغاء الشيكات الورقية وتحويل المبالغ إلى الحسابات البنكية أهم الحلول
الحسون: زيادة وعي حملة الأسهم وتنقيتهم

«الكويتية» انتهت من تعديل عقد تأسيس الشركة وفقاً لطلبات «هيئة الاستثمار»

انتهت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من إجراء التعديلات الخاصة على عقد تأسيس الشركة والتي كانت قد طلبتها «الهيئة العامة للاستثمار»، فيما حددت «الكويتية» نهاية أكتوبر الجاري لانتهاء من عملية التقييم ودراسات الجدوى بناء على طلب من «الهيئة العامة للاستثمار». وعلمت «الأنباء» ان المؤسسة ماضية في الانتهاء من الطلبات الأخيرة التي طلبتها «الهيئة العامة للاستثمار» من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج الخصخصة والتحول إلى شركة وفقا للمرسوم الأميري. وقالت المصادر ان الشهر الجاري سيشهد عدة اجتماعات خاصة بتلبية مطالب «الهيئة العامة للاستثمار» والعمل على تعديل مواد القانون التي تقدم بها بعض نواب مجلس الأمة والتي تحدد لها جلسة في آخر الشهر الجاري. وتوقعت المصادر ان تتحدد ملامح الخصخصة بحلول منتصف الشهر المقبل، لاسيما ان هناك العديد من القرارات والإجراءات التي تم إيقافها حتى يتم الانتهاء من تعديل مواد القانون ومن تأسيس الشركة وعقد الجمعية العمومية وفقا للتغييرات الأخيرة. وفيما يتعلق بالدفعات الجديدة للموظفين المتقاعدين، أوضحت المصادر أن «الكويتية» وافقت على تقاعد 257 طيارا ومهندسا، مع ندبهم عن طريق التعاقد مع الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» لاستيعابهم مرة أخرى لخدماتهم خلال الفترة المقبلة، فيما سترجى اتخاذ أي قرار يخص الدفعات المتقاعدة لحين انتهاء التعديلات المقررة من مجلس الأمة.

● أحمد يوسف

إدارة «التأمين» في «التجارة» تدرب موظفيها في قسم «إدارة المخاطر»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزارة التجارة والصناعة تعمل حاليا على تدريب وتأهيل موظفين جدد للعمل في قسم إدارة المخاطر الذين بدأوا بالفعل بالوجود في الوزارة. وذكرت المصادر ان الإدارة قامت بتعيين المستشار د.فهد بن عيد لإعطاء الموظفين دورة تدريبية متخصصة في مخاطر التأمين. مشيرة إلى ان موظفي قسم إدارة المخاطر سيقومون عقب الدورة بمراقبة الاستراتيجيات الرئيسية لشركات التأمين ودراسة وفحص نظم الرقابة الداخلية لشركات التأمين، ذلك بالإضافة إلى مراقبة عمليات الاكتتاب وإصدار الوثائق. وبينت ان الموظفين يقومون بمراقبة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة

ومراجعة واعتماد التقارير الدورية لشركات التأمين واعداد التقارير السنوية وذلك تبعا للقرار رقم 123 لعام 2013 الذي صدر بشأن انشاء قسم إدارة المخاطر في قطاع التأمين. ووضحت المصادر ان مديرة إدارة التأمين في الوزارة فوزية اليوحة تعمل جاهدة على إعطاء موظفي إدارة التأمين دورات تدريبية متخصصة بشأن الجوانب الفنية في وثائق التأمين وانها تخاطب إدارة التطوير والتدريب في الوزارة بشأن العمل على التسجيل في تلك الدورات، متوقعة ان تبدأ الدورات التدريبية عقب انتهاء عيد الاضحى المبارك.

● عبدالرحمن خالد

مصدر مصرفي لـ «الأنباء»: سوق الصرافة يستوعب المزيد شريطة تقديم خدمات متطورة شركتا صرافة إماراتية وقطرية تطلبان من الكويت افتح فرع لكل منهما

المقبل، علما بأنه يوجد بالكويت حوالي 24 شركة صرافة مرخصا لها بالعمل داخل الكويت. وحول مدى استيعاب السوق المحلي المزيد من شركات الصرافة سواء كانت محلية او خليجية قال مصدر مصرفي لـ «الأنباء» إن السوق الكويتي قادر على استيعاب المزيد من شركات الصرافة شريطة ان تتسهد تطورا في خدماتها ولا تقتصر على تغيير العملات فقط، وهو الأمر الذي تؤديه العديد من شركات الصرافة في السوق المحلي، مبينا أنه على الشركات الجديدة البحث عن أدوات وطرق جديدة تستقطب من خلالها شريحة جديدة من العملاء خاصة في ظل التكنولوجيا الحديثة التي بات الجميع يستخدمها في عمليات التحويلات النقدية

بين الدول. وأضاف ان شركات الصرافة بالكويت يحتاج إلى مزيد من الرقابة عليه سواء من قبل وزارة التجارة والصناعة المتعلقة بترخيص تلك الشركات او من بنك الكويت المركزي من ناحية التعاملات المصرفية خاصة ان العديد من شركات الصرافة افتتحت لها الكثير من الافرع غير المرخص لها في مكان يصعب على الجهات الرقابية الوصول إليه، مشددا على ضرورة رده ملاك تلك الشركات التي تسمح ببيع افرعها من الباطن لصالح افراد او مستثمرين آخرين سواء من خلال تشريع قانوني يجرم تلك الإجراءات غير المشروعة او من خلال تعليمات وتعاميم صارمة توجه لشركات الصرافة من الجهات الرقابية.

● محمود فاروق



ارتفاع ملحوظ في تحويلات الوافدين إلى الخارج

شركات صرافة بالكويت ومن المتوقع ان تنتهي الشركتين من إجراءاتهما بنهاية العام الحالي عسى ان تبدأ في مزاولة مهنتها خلال العام

الشركتين الخليجتين تستعد حاليا لإرسال مستنداتهما إلى بنك الكويت المركزي لاستيفاء جميع الشروط الرقابية المتعلقة بفتح أي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزارة التجارة والصناعة تلقت طلبا من شركة صرافة إماراتية وأخرى قطرية لفتح فرع لكل منهما بالكويت وذلك بعد أن استوفت جميع المستندات المطلوبة لفتح فرع لها بالكويت من الناحية القانونية والفنية علما بأنه من المفترض ان تكون المعاملات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي «بالند» بحيث تكون جميع الإجراءات التي يتم تطبيقها على المستثمرين الخليجين بالكويت هي ذاتها التي يتم التعامل بها بدول الخليج، وهو الأمر الذي اكدته مصادر رقابية بالكويت مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود أي قانون أو تشريع ينظم فتح افرع شركات الصرافة الخليجية في الكويت. وأفادت المصادر بان

الشركة عقدت اجتماعا الأحد الماضي مع التحالفات وتم تمديد المناقصة إلى 24 ديسمبر

20٪ نصيب المقاولين المحليين من توريدات مشروع «الوقود البيئي»

والخبرات العملية للاستفادة منها قدر المستطاع. وقالت المصادر إن الشركة عقدت اجتماعا يوم الأحد الماضي مع التحالفات الخمسة المؤهلة لمشروع الوقود البيئي وتم عمل زيارة ميدانية لتعريف الشركات العالمية على طبيعة المشروع على أرض الواقع، مبينة أن التحالفات العالمية طلبت تمديد موعد إغلاق المناقصة الرئيسية لمشروع الوقود البيئي لمدة شهر إضافية فتقرر إغلاق المناقصة في 24 ديسمبر 2013.

واستبعدت المصادر أن تقوم البترول الوطنية بتمديد موعد إغلاق مناقصة الوقود البيئي أكثر من ذلك، موضحة أن التحالفات العالمية لديها تصور كامل حول المشروع وبالتالي ستكون جاهزة بتقديم عطاءاتها في الموعد الجديد.

● أحمد مغربي

توريدات مشروع الوقود البيئي حوالي 20٪، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة نوعا ما وذلك بفضل الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها المقاولون المحليون، مشيرة إلى أن الموردين يمثلون جزءا كبيرا من عمل الشركات النفطية.

وأضاف أن التمويل يعد أكبر التحديات التي تواجه الشركات والمقاولين في الوقت الحالي، ولذا قامت شركة البترول الوطنية ببعض الخطوات لمساعدة الشركات للتغلب على جزء من مشكلة التمويل، والتي كان أهمها الدفعات المقدمة بنسبة 10٪ من إجمالي تكلفة المشروع. وفيما يتعلق بالمميزات التي يمكن أن يتمتع بها المقاول المحلي، أوضحت ان سياسة البترول الوطنية في طرح المشروعات تعتمد على تشجيع الشركات المحلية للتعاون مع الشركات العالمية، خصوصا فيما يتعلق بالبنوحي التقنية



تصيب كبير للمقاولين المحليين في مشروع «الوقود البيئي»

كشفت مصادر نفطية رفيعة المستوى في شركة البترول الوطنية لـ «الأنباء» أن الشركة قامت وبمساعدة مستشار مشروع الوقود البيئي «فوستر ويلر» بالبدء في مسح قدرات السوق المحلي والمقاولين والمصنعين المحليين للتعرف على مدى إمكانية مشاركة القطاع الخاص في المشروع.

وقالت المصادر ان عملية المسح ستستمر حتى نهاية شهر ديسمبر المقبل وذلك لإعطاء تصور كامل حول إمكانيات المقاولين المحليين في تزويد الشركة ببعض المواد المصنعة محليا والتي من الممكن الاستعانة بها بدلا من استيرادها من الخارج، مشيرة إلى أن عملية المسح ستوفر للشركة قاعدة بيانات كاملة حول اوضاع المقاولين وإمكانياتهم التصنيعية في مجال النفط والغاز. وتوقعت المصادر أن يكون نصيب المقاولين المحليين من